مداخلة عن اليوم العالمي لمكافحة الفساد بأحتفالية المجلس العربي

للمسئولية المجتمعية – القاهرة

شكرا للأخوان في المجلس العربي للمسئولية المجتمعية على اتاحة هذه الفرصة لتقديم ورية حول احتفال المجلس باليوم العالمي لمكافحة الفساد.

مقدمة.

يذكر البنك الدولي وبعض منصات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الأنمائي UNDP عن إن تكلفة الفساد والتهرب الضريبي على المجتمعات **لا تقل عن 2.5 ترليون دولار أمريكي سنويا يفقدها الاقتصاد العالمي بسبب تغول الفساد. وتفقد الدول الفقيرة والغنية فرص** الاستفاذة من هذه الأموال في تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

كوفيد – 19 توصيات فروع الشفافية الدولية في المنطقة العربية.

لقد أعتمد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC) شعار لهذا العام هو **" التعافي تحت راية النزاهة " أشارة الى ما يمر به العالم من انتشار فايروس الكورونا.** حيث يحتفل العالم بهذه المناسبة، في ظل ظروف استثنائية لم تمر على العالم منذ عشرات السنين، فرضتها جائحة الكورونا (كوفيد-19) والتي جعلت العالم أكثر صعوبة وتوتراً سواء من الناحية الاقتصادية أو الصحية أو الاجتماعية أو حتى الأمنية. كما تخلي العالم عن التواصل المباشر بين البشر. لقد أودت جائحة كورونا (1،537،142) إنسان في العالم وتعرض للأصابة (67،089،615) حسب أحصائية جامعة هوبكنز. وأصبح الأمل معقود على الوصول الى لقاح يحد بل ويقضي على هذا الفايروس ليعود العالم لممارسة حياته الطبيعية. وما يجب الاشارة اليه هنا هو أهمية اتخاد القرارات المتعلقة بتوزيع هذا اللقاح على دول العالم بعدالة للدول الغنية والفقيرة بنفس الوقت، كما ألتزمت بذلك دول العشرين (G20) في مؤتمرها الذي عقدته الشهر الماضي برئاسة المملكة العربية السعودية.

ويقول الأمين العام للأمم المتحدة في رسالتها لهذا العام بهذه المناسبة " **وفي خضم هذه الشواغل العميقة، تهيئ أزمة كوفيد-19 فرصاً إضافية للفساد. فالحكومات تنفق بسرعة لإعادة الاقتصادات إلى مسارها، وتقديم الدعم في حالة الطوارئ وشراء اللوازم الطبية. وقد تكون الرقابة أضعف. ويزيد تطوير اللقاحات والعلاجات من خطر الرشوة والتربح."**

مدى الألتزام بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ديسمبر 2005 علماً بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعتمدت الاتفاقية في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2003، وتم تكليف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNDOC) بتولي مهام أمانة مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية حسب القرار رقم (القرار 58/4) لعام 2003. ويتم عقد مؤتمر كل سنتين للدول الأطراف في الاتفاقية، وآخر مؤتمر عقد في العاصمة أبو طبي خلال الفترة 16 – 20 ديسمبر 2019، وسوف يعقد الاجتماع القادم في ديسمبر 2021 في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، كما ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة استثنائية لمناقشة مكافحة الفساد على المستوى العالمي، بشهر يوليو 2021.

كما لابد من الإشارة الى الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي وقع عليها 21 دولة من الدول العربية، وتخضع الاتفاقية تقريبا لنفس آلية المراجعة والمتابعة التي تتبعها الإتفاقية الدولية كما سيأتي لاحقاً، وتعتبر جامعة الدولي العربية الجهة التي تتولى متابعة الدول العربية لتنفيذ بنود الاتفاقية. لقد عقد مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية دورتها الثالثة في الرباط بشهر يناير 2020. ومن المتوقع أن تعقد الدول الطراف دورتها الرابع في مدينة الرياض في العام 2022م.

بلغ عدد الدول العربية التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 19 دولة إلا إن أغلب هذه الدول لم تقم بتكييف قوانينها المحلية بما يتوافق مع ما ورد في الاتفاقية.

لقد انشأت 15 دولة عربية هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وأغلب هذه الهيئات لا تتمتع بالاستقلالية المهنية والفنية اللازمة، نعم تتمتع بجزء من الاستقلالية المالية والادارية. كما أن اغلب الدول العربية لم تعتمد قانون حق الوصول الى المعلومات حيث بلغ عدد الدول التي أصدرت قانون حقو الوصول الى المعلومات 4 دول فقط هي: تونس، المغرب، لبنان، الاردن، اليمن (غير مفعل) ، السودان (غير مفعل).كما لم تصدر أغلب الدول العربية قانون لحماية الشهود والمبلغين، وهذه من أهم القوانين التي تعتمد عليها تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة.

إن جهود مكافحة الفساد بدون غطاء قانوني وبيئة تشريعية تدعم ذلك لا يعتبر مكافحة فساد مؤسسية ومنهجية بل ربما (وهذا ما تعتبره بعض المنظمات الدولية ومنها الشفافية الدولية) ذات أبعاد سياسية أو إقتصادية حيث يستغل من يتمتع بالسلطة قوته لتجيير ذلك لصالحه.

من المواضيع المهمة الأخرى التي يجب على الدول الإلتزام بها هي إصدار التقرير الطوعي وأرساله للأمانة العامة للإتفاقية، (وتسمى المراجعة الدورية) وتعتمد آلية هذا التقرير على

الإجابة على قائمة طويلة من الأسئلة التي تبين الاجراءات التي اتخدتها كل دولة من أجل تنفيذ الاتفاقية، (مع أرفاق المستندات المؤيدة لذلك) يتبع ذلك توصيات الدولة أو الخطوات التي ستتخدها لتطوير عملية التنفيذ. ويتم اعداد التقرير بواسطة فريق عمل وطني (منظمات المجتمع المدني) وتتم مراجعة هذا التقرير من دولتين أعضاء في الاتفاقية، واحدة من الأقليم والأخرى من دول العالم الأخرى. يناقش هذا التقرير فى الأمانة العامة بحضور ممثلين من الدولة الخاضعة للمراجعة ويحق للمجتمع المدني تقديم تقرير موازي كما يحق له حضور هذا الاجتماع حسب آليات الأمم المتحدة، ويتم اصدار التوصيات النهائية للدولة التي تطالب بألزامية تنفيذها ومن ثم تقدم تقرير حول تنفيذ هذه التوصيات. ونحن الآن فى المرحلة أو الدورة الثانية للمراجعة الدورية للدول ولتقديم تقاريرها الطوعية الوطنية. ويعتمد مؤتمر الدول الأطراف الفصول التي يجب ان تخضع للمراجعة الدورية. حيث تم في الدورة الأولى مراجعة الفصل الثالث (التجريم وأنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي). وفي هذه الدورة ستكون الفصول التالية: الفصل الثاني (التدابير الوقائية). والفصل الخامس (استرداد الموجودات).

ولمزيد من الشفافية شجعت المادة (13) من الاتفاقية على إيجاد دوراً لمنظمات المجتمع المدني في العملية برمتها من خلال المشاركة في فرق العمل الوطنية التي تنشأها الدولة لإعداد التقرير الوطني وكذلك للإحاطات والإعلانات والمناقشات العامة، ولكن للأسف الشديد فإن أغلب الدول العربية التي أعدت تلك التقارير ولم تشرك منظمات المجتمع المدني في تلك الجهود.

كما تشجع المادة 13 من الإتفاقية إيجاد دوراً للمجتمع المدني ومشاركته في جهود مكافحة الفساد. وأن تقدم الحكومات الدعم لمنظماته للقيام بدورها في زيادة الشفافية وتحسين وصول الجمهور للمعلومات.

ومن المناسب الأشارة هنا لترتيب الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية. حيث تقع 4 دول من الدول العربية ضمن أفضل الدول في العالم وهي (دولة الأمارات العربية المتحدة، دولة قطر، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمُان فيما تقبع 6 دول عربية أخرى في آخر المؤشر وهي الصومال، السودان، اليمن، سوريا، ليبيا والعراق، حسب مؤشر مدركات الفساد لعام 2019.

وتقول منظمة الشفافية الدولية، (أن جهود مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا تزال ضعيفة وغير مشجعة، في منطقة تستمر فيها الحريات المدنية تحت سيطرة الدولة العميقة وإنفراط العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيهم، لذلك ليس من

المستغرب أن الفساد لا يزال مرتفعا وبقوة وإن جهود مكافحته تبوء بالفشل. إن القيادة بحاجة لتعزيز الضوابط والتوازنات وأهمها دعم حقوق المواطنين وإعطاء التزامات مكافحة الفساد أولوية).

رابعاً:- ترتيب مواقع الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2019 مقارنة بالعام 2018.

الترتيب العربي	الدولة	عدد المصادر	ترتيب 2019	ترتيب 2018	الدرجة 2019	الدرجة 2018	التغير في الترتيب
1	الإمارات العربية المتحدة	8	21	23	71	70	2
2	دولة قطر	7	30	33	62	62	3
3	المملكة العربية السعودية	7	51	58	53	49	7
4	سلطنة عمان	6	56	53	52	52	3
5	المملكة الأردنية الهاشمية	8	60	58	48	49	2
6	الجمهورية التونسية	7	74	73	43	43	1
7	مملكة البحرين	6	77	99	42	36	22
8	المملكة المغربية	7	80	73	41	43	7
9	دولة الكويت	6	85	78	40	40	7
10	الجمهورية الجزائرية	7	106	105	35	35	1
11	جمهورية مصر العربية	7	106	105	35	35	1
12	جيبوتي	5	126	124	30		3
13	الجمهورية اللبنانية	7	137	138	28	28	1
14	موريتانيا	6	137	144	28	27	7
15	جزر القمر	4	153	144	25	27	9
16	جمهورية العراق	5	162	168	20	20	6
17	ليبيا	5	168	170	18	18	1
18	جمهورية السودان	7	173	172	16		1
19	الجمهورية العربية اليمنية	7	177	176	15	15	1
20	الجمهورية السورية	5	178	178	13	13	-
21	جمهورية الصومال	5	180	180	9		-

شكرا لكم مرة أخرى لأتاحة الفرصة للي للحديث عن هذا الموضوع المهم.